بدر العتيبي : عناية الكويت بحملات الحج متأصلة ومتجذرة

الماجد : وضع خطط جادة لتذليل المعوقات التي واجهت الحجيج في المواسم السابقة

وجه وزير العدل ووزير الأوقاف والشؤون الإسلامية ووزير الدولة لشؤون تعزيز النزاهة عبدالعزيز الماجد بوضع خطط جادة وحلول للمعوقات التي لامسها الحجيج بالسرعة الممكنة لتفاديها في موسم الحج لعام 2023.

وأكد الماجد في بيان صحفي أمس الاثنين بمناسبة تكريم حملات الحج المتميزة الذي تم مساء أول أمس الحرص على تقديم كافة سبل الراحة للحجيج من خلال تذليل العقبات المرصودة في المواسم السابقة وتخفيف العبء عن كاهل من لم يؤد تلك الفريضة.

وشدد على وضع ضوابط تضمن تحقيق مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص بين الراغبين في أداء الفريضة المقدسة خلال مواسم الحج المقبلة مشيرا الى الاخذ بالاعتبار الحصة المقررة لحجاج دولة الكويت من قبل المملكة العربية السعودية الشقيقة.

ولفت إلى ضرورة الاستعداد المبكر لموسم الحج والانتهاء من وضع الخطط والضوابط التي تكفل التيسير على حجاج بيت الله الحرام بالسرعة الممكنة.

وعبر الوزير عن جزيل الشكر وعظيم الامتنان لما تقدمه المملكة العربية السعودية الشقيقة ملكا وحكومة وشعبا من توفير السبل كافة وتذليل الصعوبات أمام ضيوف الرحمن على صعيد متصل أكد وكيل وزارة الاوقاف والشؤون الاسلامية بالتكليف المهندس بدر العتيبي أول أمس الاحد أن عناية الكويت بحملات الحج "قديمة متأصلة" ورعايتها "عريقة متجذرة".

عبدالعزيز الماجد

بدر العتيبي

وقال العتيبي في كلمه ألقاها بحفل تكريم اعضاء بعثة الحج الكويتية لموسم حج 1443 هجري في مقر الوزارة أن اهتمام الكويت نموذج يحتذى ومثال يضرب مؤكدا ان "لكويتنا الغالية فضلا سابقا ودورا رائدا في تسيير حملات الحج منذ الرعيل الأول".

وافاد أن الوزارة تتطلع في السنوات المقبلة إلى مزيد من التطوير والإبداع والابتكار مشيرا إلى الحفاظ على المكتسبات التي حققتها بعثة الحج الكويتية والصورة الناصعة التي يشهد لها الجميع.

ودعا إلى تحقيق مزيد من المكاسب الواعدة التي تصب في مصلحة تطوير الحملات الى أرقى منازلها وسبل الراحة من خلالها قدر المستطاع معربا عن شكره لمقام سمو أمير البلاد الشيخ نواف الأحمد وولي عهده الأمين سمو الشيخ مشعل الأحمد على الدعم المستمر.

ومن جهته قال رئيس "حملة تركي هزاع العفاسي" الدكتور تركي العفاسي لوكالة الانباء الكويتية "كونا" ان حصوله على الدرجة البلاتينية جاء نظير جهد كبير في خدمة حجاج بيت الله الذين حازوا على جل الاهتمام وتقديم سبل الراحة لهم مبينا ان ادارة الحج ازالت كل ما يعرقل عمل الحملات وذللت جميع الصعاب للارتقاء.

وقال إن التعاون مع الوزارة جعل الحملات ترتقي لخدمة حجاج البيت العتيق مشيرا الى ان بعثات الحج الكويتية دائما بالصدارة منذ بزوغ بداية الستينيات وحتى الان والعالم الاسلامي يشهد تألق البعثات.

أعضاء بعثة الحج الكويتية لموسم 1443 هـ

جانب من الحضور

جانب من تكريم أعضاء بعثة الحج الكويتية

جانب من تكريم أعضاء بعثة الحج الكويتية

أعربت عن استنكارها لحالة اللامبالاة الموجودة في المؤسسة التنفيذية على مر حكومات وسنوات متعاقبة

«الاقتصادية» : تشكيل فريق ثلاثي لطرح حلول لـ «إسقاط القروض»

رأت الجمعية الاقتصادية أنه في كل وقت يكون فيه الإنجاز غائبا، يعود موضوع «إسقاط القروض» للواجهة، معربة عن استنكارها لحالة اللامبالاة الموجودة في المؤسسة التنفيذية على مر حكومات وسنوات متعاقبة على سكوتهم غير المبرر عن هذا الملف الذي بات هاجسا لكل مواطن سواءً بالتأييد أو بالإنكار.

واقترحت «الاقتصادية» تشكيل فريق ثلاثي "حكومي - نيابي - مؤسسات المجتمع المدني" لطرح حلول لهذه القضية، التي أصبحت هم كل مواطن مقترض وتقسيم شرائح الاقتراض، والعمل على جدوى حل الملف الأساسي وهي القروض الاستهلاكية من دون القروض الاستثمارية والتجارية.

وتابعت «إن كانت النية هي رفاهية المواطن التي لن ندخر مجهوداً على السعي لها، فهناك حلول أخرى تصل بنا لهذا مثل القروض الحسنة من الدولة، على أن تكون القيمة بالتساوي ويستفيد منها جميع المواطنين ويكون سدادها على فترات طويلة الأجل».

وبينت أن هذا يأتي مع الأخذ بعين الاعتبار أن المطالبات تأتي في ظل عدم قدرة الحكومة على كبح التضخم الكبير في الكويت منذ عام 2020 إلى اليوم، وانخفاض مستوى دخل الفرد في الكويت في آخر 5 سنوات "حسب مؤشر البنك الدولي"، ما ألقى بظلاله على فئة مهمة وهي المتقاعدين وخصوصاً كبار السن منهم التي أصبحت معاشاتهم التقاعدية أقل من قيمتها في ظل هذا التضخم المضطرد.

وذكرت أن الأوضاع الاقتصادية العالمية المتقلبة والتي تؤثر بشكل أو بآخر على الاقتصاد الكويتي، الذي كان ومازال يعتمد على النفط، كمورد أساسي ووحيد للدخل القومي، تضع الجميع أمام مسؤولياتهم الوطنية للتصدي لكل ما يضر الحالة المالية العامة للدولة ومستقبل الأجيال القادمة.

وشددت على ضرورة تفعيل السياسات الاقتصادية السليمة، التي من شأنها تنويع مصادر دخل الدولة وتحقيق الرفاهية للمواطنين بالأطر السليمة، وإيقاف الهدر في المال العام وأوجه الصرف غير المبررة ومحاسبة المقصرين.

وأكدت الجمعية في بيان لها، أن مفهوم إسقاط القروض أو شراء المديونيات يفتقر إلى العدالة ويضر بالاقتصاد الوطني، ولكنه في الطرف الآخر أصبح النقاش فيه منطقيا لسبب رئيسي وهو عجز الحكومات المتلاحقة عن كبح جماح التضخم المضطرد الذي يزيد بشكل غير معقول أخيراً.

ولفتت إلى أن ما يزيد موضوع شراء المديونيات قوة في الحجيّة هو عدم اكتراث السلطتين التنفيذية والتشريعية، لانخفاض مستوى دخل الفرد بشكل ملحوظ في آخر 10 سنوات، إذ أنه وحسب أرقام البنك الدولي فإن التضخم في ارتفاع سنوي لأكثر من 10 سنوات فاق 3.5 في المئة، بينما يعد مستوى دخل الفرد في انخفاض سنوي بمعدل 3.82 في المئة، ومنوهة إلى أن هذا الأمر بحد ذاته يشكل هاجساً أمام أي مُشرع يعلم لغة الأرقام فضلاً عما حصل في آخر سنتين منذ جائحة كورونا وانعكاسها على مستوى الدخل.

وبينت «الاقتصادية» أنه مع تكرار عرض هذا الملف على الساحة، فقد قدمت رأيها في كل قضية رأي عام تهم المجتمع واستقراره المالي والاقتصادي، كاشفة أن ما يجري حالياً هو استمرار في مسلسل تراخي الحكومات المتعاقبة لإيجاد حل ناجع، مبينة أن من سيدفع التكلفة ليست الحكومة ولا مجلس الأمة، بل سيدفعها المواطنون البسطاء أنفسهم وأبناؤهم، ما يدل على ضعف الحكومات في تعاطيها مع هذا الملف خلال السنوات الـ 15 الماضية، والمراهنة على ديمومة الدخل المرتفع من النفط. وأضافت أن هذا الموضوع الذي أشبع جدلاً من المختصين والمهتمين بالشأن الاقتصادي مع كل فوائض مالية، نتيجة ارتفاع أسعار النفط بحيث الكلام فيه لا طعم له من كثرة تكرار الادعاءات من الطرفين المؤيد والمعارض، وكأن الجميع في مناظرة أبدية بنفس الأسباب والجدليات التي يعتقد أصحابها أنها لن تتغير مع مرور الوقت، مشددة على أن هذا بالضبط أكبر عائق أمام حل هذا الملف.

ولفتت «الاقتصادية» إلى وصول عدد المقترضين في الآونة الأخيرة لأكثر من 550 ألف مقترض، بإجمالي 16.6 مليار دينار للأفراد في جميع فئات الاقتراض، والاستهلاكي منها فقط 2.36 مليار دينار.

وأملت من الحكومة أن يكون هناك حل منطقي وعادل يغلق ملف القضية بالكامل في وجه المكتسبين، مؤكدة أن الدور البرلماني الأصيل هو تقديم حلول مختلفة للملفات العالقة لا الاكتفاء بالاعتراض بدون تقديم بديل واقعي وحل ملموس.

ودعت الحكومة إلى تقديم حل واقعي على غرار دول مجلس التعاون الخليجي، وبالتحديد كما فعلت الإمارات على فترات سابقة وقطر بحل مشاكل المتعثرين من المقترضين وممن تغير حالتهم الاجتماعية، وايضاً ممن فاق مجموع استقطاعاته 50 في المئة من مدخوله ضمن حل متكامل وفيه شروط واضحة.

وشددت الجمعية على أنه من باب العدالة في توضيح مواطن الخلل، فالحكومات المتعاقبة هي المسؤولة لتكرار مثل تلك المقترحات إلى اليوم، وتعطي انطباعا أن هذا الملف كرت سياسي على طاولة المناقشات، في حين كان يفترض على الحكومات السابقة أن توضح للمواطنين الأرقام الرسمية وأعداد المقترضين ونسبة المعسرين لسد باب التأويل في الأرقام والحلول.

الجمعية الاقتصادية

إن كانت النية رفاهية المواطن فهناك حلول أخرى تصل بنا لهذا الغرض مثل القروض الحسنة

المطالبات تأتي في ظل عدم قدرة الحكومة على كبح التضخم الكبير بالبلاد منذ عام 2020 لليوم

ما يزيد موضوع شراء المديونيات قوة في الحجية هو عدم اكتراث السلطتين لانخفاض مستوى دخل الفرد

إسقاط القروض يفتقر إلى العدالة ولكن سبب منطقيته هو عجز الحكومات المتلاحقة عن كبح جماح التضخم المضطرد الذي يزيد

الدور البرلماني الأصيل هو تقديم حلول مختلفة للملفات العالقة لا الاكتفاء بالاعتراض

وصول عدد المقترضين في الآونة الأخيرة لأكثر من 550 ألفاً بإجمالي 16.6 مليار دينار للأفراد